

الحصار حرب

تاريخ الإصدار: 17 شباط/فبراير 2023

الحصار حرب

2023-2-17

المحتويات

مقدمة

1. الحصار كتهديد استراتيجي

- a. نموذج الاحتواء والتقلص التدريجي للموارد
- b. نقطة المقتل الزمني: تقلص الموارد، فقدان المشروعية

2. العملية الدفاعية وحماية البلاد

- a. الدفاع العسكري والتهديدات الوجودية
- b. الحرب الرمادية وعمليات التحذير المسلح
- c. الحرب الاستباقية لمنع المجاعة والاقত্তال الأهلي
- d. المخاطر الجانبية

3. تحصيل المشروعية للدفاع العسكري

- a. الجمهور المحلي
- b. البيئة الدولية
- c. العدو

4. النموذج: اللبناني؛ اليمني؛ السوري؛ الفلسطيني

خلاصة

مقدمة

تعيش دول محور المقاومة في منطقة غرب آسيا منذ العام 2019 أزمات داخلية متتالية تفرضها الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة الرمادية، وتعتمد الحصار الاقتصادي وفرض العقوبات كأبرز أدواتها في بناء الردع وتوليد الضغط عوضاً عن اتخاذ خطوات سريعة وحاسمة قد تؤدي إلى مزيد من التصعيد. وبعد مضي ما يقارب الأربع سنوات، تزداد تداعيات هذه الآليات وتعمق هوة الانهيار الذي باتت بعض دول المحور تتلمس معالمه واقعاً معاشاً على أكثر من صعيد. يراهن العدو على حركته في ساحة الصراع ضمن طيف الخط الأدنى بما لا يستثير استجابة مكلفة عليه من قوى المقاومة، لكن بذات الوقت يعمل على استنزاف تلك القوى وصولاً إلى تقويض حركتها وقدراتها تدريجياً. وتبرز الحاجة إلى ديناميكية جديدة في الاستجابة لهذه السياسة قد يكون عنوانها إعلان بل وتبني مفهوم "الحصار حرب"، بحيث يكون هذا العنوان بمثابة فاتحة مرحلة جديدة في جهاد قوى المقاومة وصمودها.

1. الحصار كتهديد استراتيجي

a. نموذج الاحتواء والتقلص التدريجي للموارد

يعتمد العدو في دول محور المقاومة استراتيجية الاحتواء بسياساتها الفاعلة في استنزاف القوى التدريجي بكلفة منخفضة ومردود يتراوح ما بين "فوق المقبول والمرتفع". لجأ العدو إلى تفعيل سياسات الحصار الاقتصادي ضمن هذه الاستراتيجية كأدوات فاعلة من أدوات المنطقة الرمادية في الإرغام والإكراه. وقد عزز هذه السياسات باللجوء إلى مختلف الآليات: السياسيّة والقانونيّة والميدانيّة، في سبيل تثبيتها وإضفاء الشرعية والمشروعية عليها. وتهدف هذه السياسات والتشديد بالإجراءات إلى تجاوز مردود الحرب العسكرية التي عجزت أو تعجز عن تحقيق المكاسب المطلوبة، أو تخفيض كلفة تلك الحرب مع وجود أولويات أخرى. وتعتمد هذه الآليات أساليب غير دفعيّة ذات أهداف متوسطة وبعيدة المدى تؤمن فوائد تدريجيّة تراكمية تتقلص معها موارد وقدرات قوى دول المحور.

b. نقطة المقتل الزمني: تقلص الموارد، شل القدرات، فقدان المشروعية

إن مرحلة العتبة الذروة في ما يمثله الحصار من تهديد استراتيجي على قوى المحور تتمثل بتقلص الموارد المختلفة سواء على المستوى العسكري أو الاقتصادي الاجتماعي؛ إلى درجة انهيار القدرة الشرائية، على سبيل المثال، ما حصل نسبياً في سوريا، أو في قطع الجسور البرية والجوية العاملة على إيصال القطع اللازمة للدفاع العسكري والإنتاج والصيانة، وغيرها. فالعدو يلجأ إلى التضييق والحصار الذي يتعاون عليه مع الوكلاء الدوليين وغير الدوليين، ويستخدم لأجله مروحة واسعة من تكتيكات المنطقة الرمادية أو المعركة بين الحروب. والخطورة المرتفعة تكمن في اتجاهين: الأول يستهدف القدرات العسكرية، وتتفرع منه نقطتين: التهديد القائم على طرق الاستيراد للاحتياجات الأساس في تصنيع القدرات العسكرية الدفاعية وملاحقة مواردها الخام واستهداف عمليات النقل والتموضع العسكري؛ وإنشغال القوى المقاومة بالبحث عن حلول للمشكلات والأزمات المعيشية التي تجمد معها تدريجياً استخدام أو تحديث المخزون العسكري الموجود في ظل الحصار التقني والفني، في وقت يعمل فيه العدو على ترميم بناء القدرات وردم الثغرات ورفع الجهوزية. والاتجاه الثاني في جعل البحث عن لقمة العيش أولوية لدى شعوب المنطقة إلى الحد الذي تصبح معه الحلول الاقتصادية مباحة ولو من خارج صندوق الرؤية السياسية التي لطالما حدت معالم الصراع في المنطقة.

الأمر الذي يستهدف مشروعية قوى المقاومة ووجودها وسياساتها وتنخفض معها حرية حركتها. وهنا، لا بد من الانتباه إلى خصوصية وضع بقية دول المحور المختلفة عن وضع إيران، حيث يقبع عدم التماثل في العديد من المجالات والمستويات بما يمنع معه الاستشهاد بالتجربة الإيرانية للتخفيف من وطأة الحصار وتداعياتها على الدول الأخرى لصالح الصمود وعدم الاتجاه نحو الانهيار أو الانفجار. وعليه، ترتفع نسبة حساسية هذه المخاطر لأنها ضمن مسارات جارية تتجه تدريجياً إلى تقلص الموارد بما يمكن أن تسبب حالة شلل نسبية في القدرات وبنائها، وقد يدفع ببعض قوى المحور إلى تليين موقفها من الناحية العملية.

2. العملية الدفاعية وحماية البلاد

a. الدفاع العسكري والتهديدات الوجودية

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات المالية وقطع الوصول إلى نظام التعاملات بين البنوك العالمية في إطار المواجهة دون الذهاب إلى الحرب بما يسبب ضغوطاً اقتصادية شديدة تعمل واشنطن على تعييرها وفق استجابة الهدف لها¹. إن التهديد الحقيقي في هذه السياسات هو في ما تسعى إليه عبر مسار تدريجي تراكمي من الدفع بالدول المستهدفة إلى مصاف الدول الفاشلة والتحكّم بقطاعاتها الاقتصادية والحكومية واختراق مؤسساتها الأمنية وتثبيت انقيادها للولايات المتحدة.

بيد أن الخطر المرتفع الحساسية هو في المسار الموازي لهذه المصالح والهادف إلى اختراق مجتمعات دول الحصار، والعمل على إرغامها على التخلي عن قيمها ومبادئها ومعتقداتها وقبول النسخة الجديدة منها ضمن إطار الحلول الذي تعمل الدول المستهدفة على تقديمها بعد تأطير تلك المجتمعات وتنميطها بما يخدم مصلحة المحاصر. وتزداد حساسية هذه المخاطر الوجودية مع ارتكاز العدو على المكاسب التراكمية الطويلة الأمد، الأمر الذي يشرعن عملية الدفاع ويبيح للمستهدف استخدام كل الوسائل الممكنة للتملص والتفلت من عملية الاستنزاف البطيء والخنق المشدد. وتصبح الاستراتيجيات الدفاعية بمختلف خياراتها وآلياتها الممكنة على الطاولة، حتى العسكري منها، في لحظة الضرورة. فإن خيار القوة العسكرية قد يمثل حلّ الضرورة في ظلّ ضعف استراتيجيات الردود الأخرى، نتيجة عوامل الضعف الذاتية في المقومات الداخلية كالضعف في القطاع الاقتصادي أو قوة العوامل الخارجية كقوة المنظومة الإعلامية الغربية التي تخدم هذه السياسات بالتضليل والتشويه.

b. الحرب الرمادية وعمليات التحذير المسلح

تعدّ المساحة ما بين فن الحكم الروتيني والحرب المفتوحة الساحة المتنازع عليها في تاريخ الحروب الجديد، أو المنطقة الرمادية حيث يبحث الخصوم عن المكاسب النسبية دون إثارة

¹ David C. Gompert, Hans Binnendijk, The Power to Coerce Countering Adversaries Without Going to War, RAND, 2016.

التصعيد². ومع اتساع نطاق تطبيق الحرب الرمادية حديثًا، لما تشمله من أدوات الإكراه دون مستوى الحرب المباشرة، فإنها تمثل فرصة لاستخدام أدواتها في مواجهة الحصار، باختيار المناسب منها مع وجهة الاستهداف ونوعه والقابل للتنفيذ. وفي حين يغلب على رسائل صراعات المنطقة الرمادية طابع التحايل والإكراه والإجراءات العدوانية اللاعنانية إلا أن القدرات العسكرية تبقى جزءًا أساسيًا من الردود، خاصة قوات العمليات الخاصة المصممة خصيصًا للصراع في المنطقة الرمادية. وعليه، تقدم عمليات التحذير المسلح استثمارًا مهمًا نسبيًا في إجراء عمليات عسكرية في الطرف الأدنى من طيف الصراع؛ قد تكون رسائل سرية وغير علنية، دون بصمة، أو قد تقتضي المصلحة أحيانًا أن تصل العدو عبر بعض القنوات كرسائل تحذيرية.

c. الحرب الاستباقية لمنع المجاعة والقتال الأهلي

من الأهداف التي يسعى إليها العدو في حرب المنطقة الرمادية، ومن ضمنها الحصار والعقوبات، إلى انتزاع المبادرة من المستهدف، قوى المقاومة، والتحكّم بزمامها. وفي معرض الاستجابة، تبرز الحاجة إلى تشتيت توقعات العدو والتمسك بزمام المبادرة، بل وزيادة التكاليف عليه. وهنا تعتبر مجارة قوى المقاومة للتسارع الحركي لدى العدو نقطة ضرورة يحددها ميزان المصالح والفوائد وقد يدفع بحركة قوى المقاومة نحو تغيير الجبهات والأساليب ومباغته العدو عبر التحرك خارج خطوطه ومحاوره وإفراغ عملياته من جدواها، أو التحرك أحيانًا نحو العدو بشكل هجومي استباقي بما يربك حركته ويشل قدرته وفعالته، من خلال استهداف نقاط ثقل سياسية اجتماعية في بنيته. فالعملية المضادة الهجومية بالاتجاه المعاكس قد تكون جزئية مباشرة وغير مباشرة، معنوية ومادية؛ يكون الاصطدام والاشتباك فيها العنوان العام، والحرب أبرز خياراتها؛ مع عدم حصر الحرب في المجال العسكري، إذ إنها تشمل حرب الإرادات، أيضًا³.

² Melissa Dalton and others, By Other Means Part II: Adapting to Compete in the Gray Zone, CSIS, 13 August 2019.

³ للمزيد حول طرق المواجهة والردود والاستجابة لاستراتيجية الاحتواء وحرب المنطقة الرمادية، يمكن الاطلاع على دراسة "ضد الاحتواء رؤية لمواجهة الاستراتيجية الأمريكية دون مستوى الحرب"، مركز دراسات غرب آسيا، 24 / 11 / 2021.

إنَّ الحصار الذي يمتد ويتَّسع دون هوادة ويستفيد من العامل الزمني ومن الجمود على المستوى الحركي لدى قوى المقاومة، تتزايد مخاطره المباشرة الذاتية المترافقة معه من طبيعة الحصار ونوعه، وكذلك مخاطره غير المباشرة الناجمة عن تأثيراته في المجالات الأخرى؛ فالتداعيات لا تنحصر بالمجال الاقتصادي وإنما تهدد الأمن الاجتماعي والغذائي، وتخرق الاستقرار الأمني. الوضع الذي يتخوَّف معه الوصول إلى عتبة الانفجار لا سيما في ظل التدني في مستوى خط الفقر في كل دول الحصار، في محور المقاومة، ناهيك عن بعض التقارير الرسمية الصادرة عن مكاتب الأمم المتحدة ومؤسسات اليونسيف التي باتت تحذّر من خطر المجاعة المقبلة في سوريا على سبيل المثال. وتاليًا، يمثّل الخطر في الفوضى الأمنية والاجتماعية واحتمال العودة إلى سراديب التجهيز للاقتتال الداخلي في خطوة يقتنص فيها العدو فرص الضعف والشلل الداخلي والمحلي.

d. المخاطر الجانبية

لما كانت الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة الرمادية تعمل على تعزيز المصدقية وقوة الردع، فإنها تحتاج إلى الردّ على أيّ مجسات واستفزات في المنطقة لمنع دول المحور من اختبار الدفاعات الأمريكية دون إظهار الأخيرة أنها أصبحت أكثر تقبلاً للمخاطر مما كانت عليه في الماضي، لكن مع عدم عبور الخطوط الحمراء لدول المحور، لأن هكذا جهود من شأنها أن تحفز ردود فعل أكثر قوة. وعليه، تشكّل ردود الفعل الأمريكية مخاطر على دول المحور لكنها مقيّدة بضوابط

تكمّن المخاطر في النقاط التالية:

- نوع ردة الفعل والاستجابة التي تقوم بها الجهة المنفذة للحصار.
- الاستنزاف الزمني لحركة المحور عبر سلسلة إجراءات مضادة.
- لجوء الأمريكي إلى نقاط المرونة لتخفيف حركة التملّص من الحصار، وعكس مسار الإنجاز ما يقتضي من المحاصر تحديدها مسبقًا والاستعداد لعملية إبطال مفعولها بسرعة.
- استدراج العدو إلى عدم البقاء ضمن خط الصراع الأدنى.

- احتمال حدوث فوضى أمنية بشكل عمليات اختراق من عدة جهات وبعده اتجاهات. (الصف الخامس)

وفي كيفية إدارة المخاطر:

- تعيين نقاط مرونة واللجوء إليها حين الضرورة.
- المبادرة إلى التحكّم بخفض السقوف ورفعها ومنع الطرف الآخر من الإمساك بزمام المبادرة.
- البقاء ضمن المنطقة الرمادية والمناورة بين الهوامش.
- تكثيف حركة إرباك العدو.
- التنسيق العملياتي بين مختلف الساحات.

3. تحصيل المشروعية للدفاع العسكري

● الجمهور المحلي

إن الثقة التي تمنحها بيئة المقاومة لقيادتها والحكمة بسياساتها ما يظهر عبر النتائج الانتخابية والتمسك بالالتفاف حولها رغم محاولات الاختراق بمختلف الأجنات الإعلامية والاقتصادية، تشكّل ركيزة عمل المقاومة. وتلجأ القوى إلى هذه الثقة الممنوحة في اتّخاذ القرارات المناسبة تلبية لتطلعات القاعدة الشعبية التي تعلق آمالها وتطلّعاتها على هذه الجهات. وإن من معاني المشروعية عدم تجاوز حدود الصلاحيات واستخدام الموقع والمسؤولية بأمانة. وتعكس طبيعة علاقة بيئة المقاومة بقيادتها مدى المشروعية الموجودة ما يدعم سلوكيات المقاومة ويؤمّن لها رصيّدًا، لا سيّما عندما تهدف الخيارات والقرارات لتأمين الاحتياجات المعيشية.

في التجارب السابقة في دول المحور، أكّدت المقاومة أنها موجودة في ميادين الجهاد العسكرية كما الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ فتنوّعت أدوارها وتعدّدت مهامها من باب الانتماء للمجتمع والتأكيد على الالتحام معه في مواجهة التحديات والصمود مقابل التهديدات والسعي لتحويلها إلى فرص والبحث عن معالجة للمشكلات. إن مسار عمل القوى المقاومة في مواكبة

المبادئ السياسية والعسكرية والمجتمعية بما يصهر كتلة المقاومة مع شعبها يؤمن الدعم اللازم لتأمين مشروعية أي قرار مستقبلي. وإنّ تنامي هذه العلاقة يساهم في استمرارية إدارة التفويض وإدارة التنفيذ، لما تعمل عليه هذه الجهة المخوّلة من تأمين المصلحة العامة وخدمة الصالح العام. إنّ رهان العدو على أنّ الشعب المأزوم بالبحث عن لقمة العيش من شأنه أن يشكّل عامل ضغط باتجاه معاكس نحو قيادته بحيث يمنع أو يحول دون القيام بأعمال عسكرية نحو مصدر التهديد هو إخفاق في التقدير. إن النتيجة الطبيعية والحتمية لأي عملية ضغط هي الانفجار، لكن ما هو غير محتوم هو وجهة هذا الانفجار. وعليه، فإن بيئة المقاومة تمتلك من المقومات والعوامل الكثير مما قد يدفع الانفجار باتجاه مصدره ويؤمن لها الدعم الداخلي والمحلي، ومنها:

1. ثقافة المقاومة الحيّة ودورها في البناء والتوجيه والإرشاد.
2. الانسجام العقائدي في المجتمع المقاوم بين قوى المقاومة وقواعدها الشعبية.
3. التمازج الفكري المفاهيمي النسبي لدى مختلف الشرائح في رفض سياسات الحصار والتضييق.
4. التأييد السياسي النسبي أو إمكانية تحصيل التوافق عليه بلحاظ خصوصية دول المحور وجهاتها الفاعلة.
5. الخطاب السياسي لقيادة المقاومة ودوره في التحشيد وتأمين الدعم والمشروعية.
6. الوعي المعرفي بحقيقة المعركة ومخاطرها التدريجية.
7. الإبداع في معركة الوعي السياسي والإعلامي.
8. وحدة المصير الذي يجمع الشعب المحاصر بمعزل عن انتماءاته السياسية.
9. عدم نجاعة السياسات الجارية في رفع الحصار.
10. مسار الأزمة المتفاقم باتجاه الحد الذي يظهر معه الحل العسكري أهون الشرين.

● البيئة الدولية

تشكّل الهيمنة الموجودة على المجتمع الدولي، مؤسسات وحكومات، عائقًا مقابل عملية تأمين مشروعية الأعمال التحررية في إطار من سياسات الهيمنة على النظام العالمي حتى دفعت بإشكالية المقاومة - الإرهاب في المسارات القانونية، واستعانت بالمنظومة الإعلامية

المهيمنة في محاولات تشويه المفهوم والعمل على ربطه بما أطلقت عليه إدارة بوش سابقاً "محور الشر". لذا، فإنه من غير المرجح أن تحصل الدول المحاصرة على شرعية قانونية أو مشروعية لأي تحدٍ للقوى العدوانية لأنّ الأولى تفتقد القرار بالدرجة الأولى، ولا يعوّل عليها أساساً في حماية حتى الأطفال الأسرى في فلسطين من الانتهاكات الجسدية والنفسية. إنّ هيمنة الاقتصاد السياسي على مؤسسات المجتمع الدولي رهنّت معها القيم والمبادئ الإنسانية التي أنشأت تلك المؤسسات للحفاظ عليها. اليوم، والعالم يشهد بزوغ نظام عالمي متعدد الأقطاب يكسر حلقة الهيمنة الأحادية، توغل تلك المؤسسات في الخضوع لجهة واحدة، وتقف عائقاً أمام إرادة الكثير من الحكومات والشعوب. هذه المؤسسات تستمر في التسلّط على النظام الدولي رغم الديناميكية الجارية نتيجة تغير موازين القوى، فضلاً عما تكشفه الحرب الاستباقية الروسية في أوكرانيا من تركيز المخطط الغربي الأمريكي الأوروبي على محاصرة تلك القوى الصاعدة، وتحديدًا هنا المنافس الروسي وسعي الأمريكي لتقليص دور الأول في المياه الدافئة في منطقة غرب آسيا، واستئثار الأخير بتوزيع مخزون النفط والطاقة فيها.

من هنا، لعلّ البحث في المشروعية لدى البيئة الدولية أصبح أكثر جدوى ولكنه يبقى نسيئاً؛ لذا لعل العمل التراكمي التدريجي يأتي بمردد، خاصة مع محاولات اختراق البيئة الإقليمية والإسلامية العربية للتأثير في المجتمع الدولي، ويمكن أن تكون بعض الإجراءات ذات فعالية، من قبيل:

1. تشريح المسار القانوني والبحث في ثغرات القوانين والإجراءات المتخذة على كل المستويات.
2. اللجوء إلى المؤسسات الإنسانية والحقوقية الغربية.
3. تحويل الحصار إلى موضوع جدي قانوني أكاديمي في بلاد منشأ الحصار بشكل يطلّع معه الشارع الغربي على سياسات حكوماته المناهضة للإنسانية وأبسط حقوق الحياة من الغذاء والدواء.

● العدو:

إن المقصود بتحصيل المشروعية لدى العدو هو الدفع به إلى رؤية خيار قوى المقاومة وإجرائها عبارة عن ردة فعل وليس اعتداء. هذه المرحلة من تقبّل العمل يمكن الوصول إليها عبر سلسلة

من عمليات التراكم المعنوي والنفسي والإجرائي تتضمن رسائل أمنية ودبلوماسية و نفسية وعسكرية لكن دون عتبة الحرب بحيث تبقى ردة فعله تحت الخطوط الحمراء بما يمنعه من إعلان الحرب ويستدعي الرد الشامل. وتمثل هذه الرسائل مجموعة إجراءات تراكمية في بناء المعادلات الجديدة، وتعدّ عملية اختيار الإجراءات وتحديداتها فن أو مهارة بحد ذاتها، بحيث تكون قوى المقاومة قادرة على تحقيق الهدف بالتوازي مع إيصال العدو لتقبّل الاستهداف. وعلى سبيل المثال، فإن عملية الرد على قاعدة عين الأسد كانت رسالة واضحة للأمريكي؛ فهمها جيّدًا ووضعها في خانة ردة الفعل، ولم يترتب على عملية القصف أثر. ومن أمثلة الإجراءات التي يقوم بها العدو في هذا الإطار؛ قيام العدو الإسرائيلي مؤخرًا بعدة أعمال هندسية داخل أراضي الحدود اللبنانية لكنه لم يتجاوز الخط الأزرق، ما يتجنّب معه تصنيف "الاعتداء".

في المقابل، يثبت مسار حزب الله فعاليته في إدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي عبر بناء المعادلات الردعية كمحطات تراكمية في فعالية قوة ردع المقاومة، كما المعادلة البحرية التي مكّنت لبنان من انتزاع الحقوق التي طالبت بها الدولة اللبنانية، أو حتى ما بعد الترسيم وانتخاب حكومة بنيامين نتنياهو الجديدة، عندما أكّد الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، أن المقاومة لن تتسامح مع أي تغيير في قواعد الاشتباك، أو أي مسّ بالوضع القائم على مستوى حماية لبنان. وهكذا، قوّضت رسالة السيد نصر الله -حول جهوزيّة المقاومة التامة لمواجهة أي خيارات عدوانية مفترضة- سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة في تعزيز صورة إسرائيل الردعية بالاستناد إلى "فزاعة" الشخصيات المتطرفة فيها⁴. وعليه، تظهر مدى أهمية البحث في نقاط ضعف العدو ضمن "المنطقة الآمنة" بما يؤمن هامش مناورة فاعلة ومنخفضة الكلفة.

4. النموذج: اللبناني؛ اليمني؛ السوري؛ الفلسطيني

تقدّم ساحات المحور نموذجًا تطبيقيًا في فعالية تكريس مفهوم "الحصار حرب" في بناء الردع على اختلاف الدرجات وخصوصيّة الساحات، وهي توقّر صورة تتكامل فيها مشهدية الاستفادة من الخبرات والجهود المتراكمة في استنزاف العدو وإجراءاته.

⁴ علي حيدر، حزب الله يُبدّد أوهام ما بعد الترسيم البحري: ممنوع تغيير قواعد الاشتباك، الأخبار، 6 كانون الثاني 2023.

<https://al-akhbar.com/Politics/352211>

● النموذج اللبناني

كرّس حزب الله عملياً مفهوم "الحصار حرب" في مواجهة الاحتواء الأمريكي الاقتصادي منذ ما يقارب الأربع سنوات من الحصار الفعلي الذي سبق وأن بدأ بتهريب الأموال خارج البلاد وإغلاق المصارف. فعمل على كسر الحصار النفطي باستقدام النفط الإيراني عبر سوريا، وتم نقله براً عبر الأراضي اللبنانية، وتوزيع المحروقات في مختلف الاتجاهات اللازمة والمناسبة وبآلية محدّدة ومدروسة استفادت منها بيئة المقاومة وبعض المؤسسات الحكومية والدينية المختلفة الانتماء وقواعد الحلفاء الشعبية، وبعض المناطق غير الحليفة أيضاً. قوبل هذا الخيار في حينه بالتشكيك والتخويف والتهويل لكن الحسم فيه أمام الحاجة الملحة والضائقة التي ألمت بالشعب والبلاد ورفع السقف من الجهات المسؤولة مع ما تتمتع به من مصداقية وقدرات ولّد حالة من الردع وفعالية ومردود إيجابي كبح حالة الانهيار والانفجار. وهو إجراء أربك السياسة الأمريكية على المستوى الدبلوماسي والتنفيذي.

وفي حادثة تجربة الترسيم البحري لجأ حزب الله إلى التحذير المسلح، بإطلاق ثلاث مسيرات استطلاعية غير مسلحة في اتجاه المنطقة المتنازع عليها عند حقل "كاريش"، في رسالة جهوزية الحزب لاتخاذ إجراءات، بما في ذلك القوة، ضد عمليات التنقيب الإسرائيلية عن الغاز في المناطق البحرية المتنازع عليها. لقد نجح حزب الله في الردع عندما صنّف تنصيب الشركة البريطانية اليونانية منصة في حقل كاريش لاستخراج الغاز خلال 3 أشهر، اعتداءً على لبنان، ثمّ باللجوء إلى التحذير المسلح والحرب على الوعي في إشارة إلى القدرة على المواجهة العسكرية التي قد تكون الخطوة المقبلة بانتظار القرار. إن التهديد الذي أطلقه السيد نصر الله في التاسع من حزيران 2022، بأن "أي حماقة يُقدّم عليها العدو ستكون تداعياتها، ليس فقط استراتيجية، بل وجودية. وما ستخسره إسرائيل في أي حرب تهدد بها، أكبر كثيراً مما يمكن أن يخسره لبنان"، ومن ثم القيام بإجراء عملياتي، ولو محدود، أكد أنّ "كل الخيارات مفتوحة لدى المقاومة". وتالياً، فإن تجارب حزب الله في لبنان تشكّل أمودجاً في فعالية عمليات بناء الردع والارتفاع بمستوى المخاطرة المحسوبة.

● النموذج اليمني

في إطار استراتيجية "القفزات المخملية" الأمريكية، أظهرت واشنطن الاستماتة في دعم عملية وقف العدوان العسكري على اليمن وإدخال الأطراف المعنية في هدنة إنسانية، سرعان ما انكشف أنها كانت سياسة استنزاف لحركة أنصار الله وعملية مراوحة سياسية ومماطلة لتوليد ضغوط ما بعد الحرب وتوجيهها نحو الحركة. فقد استمرّ التحالف الأمريكي السعودي الإماراتي في الحصار الاقتصادي على اليمن، كما لم يلتزم العدوان ببند الهدنة وباستحقاقات توسيعها؛ الهدنة التي أعلنتها الأمم المتحدة قبل سنة. واستمرت سرقة النفط اليمني والتسويق في صرف رواتب الموظفين اليمنيين واستخدام لقمة العيش لفرض التنازلات، وهي خطوات تعكس تعزيز مسار الاستثمار الأمريكي في مراكمة أزمات الشعب اليمني بأساليب ملتوية تحت عناوين التفاوض، في وقت تأمن فيه قوى التحالف العدواني من التهديدات والعمليات الدفاعية اليمنية بما يتيح لها تجميد خسائرها وإعادة تنظيم سياساتها، ولربما حملاتها العسكرية.

أمام هذه المشهدية، بادرت اليمن المقاومة إلى طرح مفهوم "الحصار حرب" كاستراتيجية في الرد على الحصار في بيان رسمي، وقد خرجت مسيرات بعنوان "الحصار حرب" في مختلف المحافظات اليمنية للتأكيد على أنّ "حرب التجويع والحصار هي أحد أوجه الحرب الإجرامية الأمريكية الظالمة على الشعب". وهذا الخروج الشعبي حمل معه دلالات التأييد الكبرى من الشعب اليمني للاستعداد للمواجهة مجدداً؛ وجهوزية عسكرية شاملة وبدء اشتباكات محدودة كإشارة للجهوزية؛ وعمليات نقطوية استهدفت كبح عمليات الاستيلاء على النفط اليمني. إنّ الرسالة اليمنية وصلت مفاعيلها جيداً وفهمت مخاطرها دول التحالف العدواني التي سرعان ما سارعت في الأسبوع المنصرم إلى تنشيط الحركة الدبلوماسية وإبداء إيجابية حول مطالب اليمنيين، تكللت بموافقة سعودية على صرف رواتب موظفي الدولة اليمنية وفقاً لكشوفات العام 2014، وبالعملة الصعبة عبر نقلها بطائرة خاصة شهرياً إلى العاصمة، إضافة إلى الموافقة على توسيع وجهات مطار صنعاء الدولي ورفع القيود عن دخول الواردات إلى ميناء الحديدة.

وبالمحصلة، بعد سبع سنوات من منع دخول السفن التجارية إلى ميناء الحديدة غربي اليمن، أفادت مصادر ملاحية في "مؤسسة موانئ البحر الأحمر" اليمنية بأن عدداً من السفن في طريقها إلى الميناء، وبأن سفناً أخرى وصلت إليه بالفعل في الثالث عشر من شهر شباط الجاري. وهو ما

اعتبره مراقبون مؤشراً إلى تقدّم المفاوضات الجارية بين صنعاء والرياض برعاية مسقط، شأنه شأن توسيع نشاط مطار صنعاء ليشمل وجهات جديدة ورحلات تجارية متعدّدة⁵، علماً أن الخطوط الجوية اليمنية، استأنفت رحلاتها الجوية في الخامس عشر من شهر شباط الجاري، بين مطاري عدن الدولي وأديس أبابا في أثيوبيا، بمعدل رحلتين بالأسبوع، وذلك بعد سبع سنوات من التوقف⁶. إنه لمن الصحيح أن التفاهات بين الرياض وصنعاء بدأت تثمر في الحديدية إلا أنها ما كانت لولا رفع شعار "الحصار حرب" والتهديد بعودة المواجهة مجدداً. وكذلك ملف الرواتب الذي لا يزال عالفاً عند بعض التفاصيل، لكنه حتى الآن لم يعلن عن وصول المفاوضات إلى طريق مسدود.

● النموذج السوري

فشلت الحرب العسكرية الكونية على سوريا التي بدأت تستعيد توازنها مع العام 2017 بعد إعلان القضاء على تنظيم داعش. وبحلول تشرين الأول 2019، بعد استعادة منبج، سيطرت سوريا مجدداً على أكبر المدن السورية الرئيسة. ومع عودة الأمن العسكري إليها، بدأت سوريا محاولات استعادة التعافي الاقتصادي، وبالفعل توجهت الشركات الصينية المهتمة للاستثمار في مشروع إعادة الإعمار، ما فاق عددها 200 شركة، وأقيمت المنتديات وأبرمت اتفاقية مبادرة الحزام والطريق بين سوريا والصين، عام 2019. وبينما كانت سوريا تعلن انطلاقها نحو مسار التعافي، فرضت الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب قانون قيصر للعقوبات، في كانون الأول 2019، لمحاصرة سوريا مجدداً، وتالياً تحقيق أهدافها وتعزيز مصالحها التي فشلت الحرب في إنجازها. وتشير لمحة موجزة عن الأرقام الاقتصادية التالية إلى تأثير الحصار الاقتصادي الأكثر فعالية من الحرب العسكرية في المخطط الغربي والخليجي المتواطئ في الدفع بسوريا إلى مصاف "الدول الفاشلة" لأنها تحمل مشروع سيادة واقتصاد ذاتي⁷.

⁵ رشيد الحداد، «تحرير» السفن التجارية: التفاهات تثمر في «الحديدية»، الأخبار، 14 شباط 2023.

<https://www.al-akhbar.com/Yemen/354673/%>

⁶ اليمنية تستأنف رحلاتها الجوية إلى مطار أديس أبابا في أثيوبيا، اليمن الآن، 15 شباط 2023.

<https://yem-now.com/news71994041.html>

⁷ للمزيد حول تداعيات قانون قيصر بالأرقام على انهيار الاقتصاد السوري، يمكن مراجعة تقرير "موجز الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية للعام 2022، الصادر عن اليونسيف، سوريا، تموز 2022.

ميزانية الدولة السورية: عام 2019 قبل قانون قيصر، وبعد نحو عقد من الصراع بلغت 7.8 مليار دولار أمريكي. عام 2020 بعد قانون قيصر، انخفضت الميزانية 44%، وبلغت 4.4 مليار دولار أمريكي.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: عام 2015، أي في ذروة الحرب على سوريا، بلغ 2900 ليرة. وبلغ عام 2020، 870 دولارًا.

قيمة العملة الوطنية: خلال الأزمة وحتى منتصف عام 2019، حافظت سوريا على تقارب نسبي بين سعري الصرف الرسمي وغير الرسمي للعملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي. بعد قانون قيصر، انخفضت قيمة العملة الوطنية في عام 2020 بنسبة 220 % حيث قفز سعر الصرف غير الرسمي للدولار الأمريكي من حوالي 1000 ليرة سورية للدولار في كانون الثاني 2020، إلى حوالي 3000 ليرة سورية في آخر أسبوع من العام نفسه. ووصل سعر الصرف في نيسان 2022 في السوق السوداء إلى 3848 ليرة سورية.

إن ما يجري في سوريا واقعًا، لا يترك مجالًا لأدنى تشكيك بأن الحصار الاقتصادي "حرب"، وخطرها يفوق الحرب العسكرية لأن الأخيرة تعطي المعتدي عليه شرعية حق الدفاع عن النفس، ولكن الأولى تعمل على خنق الخصم بطريقة ناعمة تؤدّي به إلى الهلاك لكن بكلفة منخفضة، دون أن تؤدّي بالمعتدي إلى دفع ثمن باهظ عبر حرب عسكرية. بل على العكس، فإن أي ردة فعل من الضحية تكاد تكون لغير صالحه في بيئة المشهد الدولي نظرًا لسياسات التضليل والمواربة والظهور بدور "المنقذ"، حتى يتراءى للبعض أنه "الضحية" وليس "الجلاد".

إنّ تفاقم انهيار الوضع السوري ينذر بالخطر وارتفاع التحديات وحساسية التهديدات التي يمكن أن ترافق تداعيات الانهيار في حال حدوثه مع المزيد الاستنزاف عبر الحصار مع الوقت، لا سيّما وأن العقوبات تخنق القطاعات المختلفة حتى الإنسانية والصحية منها.

● النموذج الفلسطيني

يعيش قطاع غزة حصاراً برياً وبحرياً وجويّاً خانقاً دخل عامه السادس عشر. وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن رقم 1860 الذي يقضي برفع الحصار بالكامل، لا زالت السلطات الإسرائيلية تشدّد القيود المفروضة على التنقل إلى حد بعيد، ما جعل من غزة أشبه بقطاع معزول عن بقية الأرض

الفلسطينية والعالم. وصل معدّل العاطلين عن العمل خلال الربع الأول من العام 2022 إلى 46.6%، ووصل معدل البطالة بين الشباب (15- 29 عامًا) إلى 62.5% خلال الفترة نفسها، وفق بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، حزيران 2022. وبمعنى آخر، فإن الوضع في غزة يجعل منها أشبه بسجن إسرائيلي، لكن في الهواء الطلق. ومع الحصار، شنّ الكيان المؤقت ثلاث حروب (2008، 2012، 2014) ضد القطاع لتدمير قدرات المقاومة الفلسطينية.

إن قيود الحصار التي يفرضها الكيان المؤقت على حماس منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وضعت القطاع رهناً بالتجاذبات السياسية والمزايدات مع مصر وقطر. ويستخدم العدو الإسرائيلي معبر رفح من جانب مصر كورقة ابتزاز مفاوضات وقف إطلاق النار بعد كل عملية تقوم بها حركات المقاومة الفلسطينية للحصول على الضغط الدولي لرفع الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة. من جهة الجانب الفلسطيني، فإن العمليات القتالية من حركات المقاومة الفلسطينية أثبتت فعاليتها النسبية مرة بعد الأخرى في تخفيف الحصار. فالحصار الإسرائيلي الذي يلجأ إليه الكيان المؤقت بالتوازي مع تحقيق مخططاته لتكريس استباحة الأماكن المقدسة بآت بالفشل، فالحصار لم يثبط العزيمة الفلسطينية ولم يحد من قدرات قوى المقاومة. فقد بادر الجناح العسكري لحركة حماس في أيار 2021، بالرد عسكرياً على انتهاك الجنود والمستوطنين الإسرائيليين حرمة المسجد الأقصى والاعتداءات المستمرة في القدس.

وقد نجحت حرب غزة آنذاك، معركة سيف القدس، بإلحاق هزيمة استراتيجية بالجانب الإسرائيلي على الرغم مما حققته آلة الدمار العسكرية. فقد تخطت المقاومة الفلسطينية مجموعة من الخطوط الحمراء الإسرائيلية: قصف تل أبيب بكثافة؛ استهداف المطارات والقواعد الاستخباراتية. إضافة إلى ما حققته في تحريك المجتمع الفلسطيني في الداخل، ووحدة الشعب والساحات والقضايا.

لقد شكّل الردع في معركة سيف القدس نقطة تحوّل في المقاومة الفلسطينية؛ فقد أسست لمرحلة فكرية جديدة ولجيل يؤمن بالمقاومة ووعي جديد بها؛ وإبداع في الساحة ظهر بألية الأسود المنفردة لاحقاً، وردع الاحتلال عن التفكير بافتعال حرب أخرى نتيجة الخوف من تأثير دخول فلسطيني الداخل على الخط واشتعال الضفة، ما يدفع الإسرائيلي مؤخراً إلى ملمة الأوراق في الضفة الغربية والداخل واحتواء السلطة.

خلاصة

يتّبع الأمريكي منذ سنة 2019 في دول محور المقاومة سياسات خنق الخيارات وزيادة الضغوط بغية فرض المزيد من الشروط ومنعها من التوجّه شرقاً والخروج من دوامة الأزمات التي شغلها بها. وفي حين تمثل تحديات مشاريع نشر الفوضى وبسط الهيمنة وسياسات المراوغة والتسويق والالتفاف على الحلول الممكنة لإيصال دول المحور للانهييار ومنع الشعوب من العيش بكرامة وسيادة، تصبح مقولة "الكي آخر الدواء" المعالجة اللازمة، وإعلان الحصار حرب لرفع المعادلات. وكما أعلنها السيد نصر الله في خطاب السادس عشر من شهر شباط الجاري، تصبح الفوضى باتجاه معكوس خيار المقاومة، وذلك قوله: " إذا دفعتم لبنان إلى الفوضى ستخسرون في لبنان وعليكم أن تنتظروا الفوضى في كل المنطقة. عندما تمتد مؤامراتكم إلى اليد التي تؤمنا وهي ناسنا سنمد أيدينا وسلاحنا إلى اليد التي تؤمكم وهي ربيبتكم إسرائيل. من يتصوّر أننا سنجلس ونتفرج على انهيار وعلى فوضى وعلى منع من الحلول دون أن نحرك ساكنًا هو واهم".

لقد أوضح سماحة السيد تمامًا أن مرحلة الصمود والتحمّل دخلت حالة ديناميكية إطارها نقل المواجهة نحو المصالح الأميركية، وفي طبيعتها تهديد الأمن القومي الإسرائيلي. دأبت قوى المقاومة في مواجهة الأزمات المفتعلة على احتواء الصدمات وتخفيف حدّة الصراع مع المحافظة على المبادرة قدر الإمكان في محاولة للحفاظ على التوازن الداخلي. بيد أن الحركة محددة بسقوف معيّنة وخطوط حمراء لن تسمح قوى المقاومة بتجاوزها وإن ارتفعت التكلفة، ولكنها ستكون كلفة على الطرف الآخر، أيضًا، ولن تضطر القواعد الشعبية المقاومة لتحملها وحدها. وعليه، فإن وصول الخناق الأمريكي إلى خط العتبة في كل دولة من محور المقاومة بما تتفاقم معه حدّة التدهور الداخلي والإخلال بالتوازن الجاري والمسّ بالأمن الاجتماعي والغذائي، يدفع قوى المقاومة باتجاه تبني سياسة "الحصار حرب" كمقاربة جديدة باتجاه تغيير قواعد اللعبة ومعادلاتها، وتاليًا مكتسباتها. ويعود تحديد خط العتبة لكل دولة وفقًا لميزان الضرورة والمصلحة الخاص بها، كما تتحكّم كل منها بمسار المقاربة والانتقال بين مختلف محطاتها بين التهديد اللفظي والمساومات والإجراءات التنفيذية تبعًا لميزان الأهداف والقدرة.

المراجع

- "ضد الاحتواء رؤية لمواجهة الاستراتيجية الأمريكية دون مستوى الحرب"، مركز دراسات غرب آسيا، 2021 / 11 / 24.
- علي حيدر، حزب الله يُبدد أوهام ما بعد الترسيم البحري: ممنوع تغيير قواعد الاشتباك، الأخبار، 6 كانون الثاني 2023.
<https://al-akhbar.com/Politics/35221>
- رشيد الحداد، «تحرير» السفن التجارية: التفاهات تثمر في «الحديدة»، الأخبار، 14 شباط 2023.
<https://www.al-akhbar.com/Yemen/354673/%>
- اليمنية تستأنف رحلتها الجوية إلى مطار أديس ابابا في أثيوبيا، اليمن الآن، 15 شباط 2023.
<https://yem-now.com/news71994041.html>
- تقرير "موجز الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية للعام 2022، الصادر عن اليونسيف، سوريا، تموز 2022.
- The Power to Coerce Countering "David C. Gompert, Hans Binnendijk, RAND, 2016."Adversaries Without Going to War
- By Other Means Part II: Adapting to Compete in "Melissa Dalton and others, CSIS, 13 August 2019."the Gray Zone